ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development and Human Rights

مذكرة خطية للدورة التاسعة والستين (١٩ فبراير - ٩ مارس ٢٠١٨)[١]

حول المملكة العربية السعودية

- **مقدم إلى :** - لجنة مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة – المنبثقة عن اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- **مقدم من : -** مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة)
- **مقدم عن:** - المملكة العربية السعودية

تمهيد

هذا التقرير يأتي في إطار أعمال الدورة ٦٩ لاجتماعات لجنة مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، ويتضمن رؤية مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان لواقع حقوق النساء في المملكة العربية السعودية ، وتوصياتها لتعزيز التزام المملكة بأحكام الاتفاقية .

التحفظات على الاتفاقية تحدي يجب مناقشته مع المملكة

تلتزم المملكة العربية السعودية في قوانينها وسياساتها بفهم محدد للشريعة الإسلامية ، ورغم التطورات الملحوظة في هذا التشريعات وتبني فهم أكثر اقترابا من معايير حقوق الإنسان الدولية في السنوات الأخيرة خلال حكم الملك عبد الله وسلفه الملك سليمان ، إلا أنه لازالت هناك قيود تشريعية يجب إعادة النظر فيها بشكل كبير لتصبح أكثر توافقا مع أحكام اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وتعتقد مؤسسة ماعت أن التحفظات التي أبدتها المملكة عند تصديقها على الاتفاقية ستظل مقيدة لأي إصلاحات تشريعية كبيرة يجب القيام بها في المستقبل .

فالمملكة لديها تحفّظ عام على كل الاتفاقية في حال تعارضت أي من بنود الاتفاقية مع المتفق عليه في الشريعة الإسلامية فلن تلتزم السعودية بتنفيذ البند ، وهو ما يفتح الباب " للتحلل " من أي إصلاحات تستوجبها أحكام الاتفاقية ، كما أن المملكة لا تزال تتحفّظ على الفقرة الثانية من البند التاسع من الاتفاقيّة المتعلّقة بجنسية الأطفال، وهو ما يجعل قوانين المملكة حتى الآن لا تمنح الجنسية لأطفال المرأة المتزوجة من غير سعودي

التوصية :- إن مؤسسة ماعت توصي بضرورة دراسة المملكة العربية السعودية لتحفظها العام على الاتفاقية ، كما توصي بضرورة إعادة النظر في التحفظ على الفقرة الثانية من البند التاسع وفتح الباب لحصول أبناء المرأة السعودية المتزوجة من أجنبي على الجنسية مساواة لها بالمواطن السعودي .

خطوات جريئة لمنح حقوق اجتماعية للنساء .. ولكن نظام ولاية الرجل لا يزال ثغرة ملحوظة

[١] مؤسسة ماعت ترحب بنشر التقرير على الموقع الشبكي لاتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt
PO Box : 490 El Maadi | ص.ب : ٤٩٠ المعادي | ١٤٨ طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع - شقة ٤١ - القاهرة
Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org
Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170

منذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم في المملكة وتولي الأمير الشاب محمد بن سلمان لولاية العهد وهو يتخذ خطوات إصلاحية جريئة تستحق الإشادة فيما يتعلق بمنح حقوق اجتماعية للنساء ، فضلا عن تبني إصلاحات قانونية لمكافحة بعض جرائم العنف والجرائم الجنسية ،، ومن أهم هذه الإصلاحات ما يلي :-

- **السماح للمرأة بقيادة السيارة: بمقتضي قرار صادر من الملك سلمان** في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧ باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة على الذكور والإناث على حد سواء، وهو ما يعد أول قرار يتجاوز الآراء الفقهية المتشددة التي لطالما حرمت المرأة السعودية من أحد حقوقها.
- **تجهيز قانون مناهضة التحرش**: تم إصدار مرسوم ملكي في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧، بإعداد قانون لمكافحة التحرش، وجاء في المرسوم توجيه الملك سلمان، لوزير الداخلية بإعداد مشروع قانون لمكافحة التحرش ورفعه خلال ٦٠ يوما وإكمال اللازم.
- **تقلد الوظائف القيادية:** سمحت السلطات السعودية للنساء في عام ٢٠١٦، بتقلد الوظائف القيادية ، حيث عينت نورا الفايز كوكيلة لوزارة التعليم، ومنيرة العصيمي كوكيلة لوزارة الصحة، بالإضافة إل تعين الاميرة ريم بنت بندر بن سلطان كوكيل لرئيس الهيئة العامة للرياضة القسم النسائي، وفي فبراير ٢٠١٧، تم تعيين سارة السحيمي في منصب رئيس مجلس إدارة السوق المالية السعودية "تداول"، وبعد ذلك بفترة قصيرة عينت رانيا محمود نشار رئيساً تنفذيا لمجموعة سامبا المالية، ثم عينت لطيفة السبهان مديرا ماليا للبنك العربي الوطني، كما وافق مجلس الشوري على توظيف السعوديات في قطاعات وزارة الحرس الوطني في الاعمال المساندة. كما تضمن تشكيل مجلس هيئة حقوق الانسان ٦ سيدات
- **الحصول على حق الترشح والتصويت :** شاركت ١٧ أمراة في المجالس البلدية خلال دورتها الثالثة، وذلك بعد أن حصلت على حق الترشيح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية. كما حظيت بـ ٣٠ مقعداً من مقاعد مجلس الشوري بعد أن اصدر الملك سلمان امرا ملكيا بإعادة تشكيل المجلس.وكانت المملكة قد سمحت في عام ٢٠١٣ بتمثيل النساء في مجلس الشوري بنسبة ٢٠%.

على الرغم من المكتسبات التي حصلت عليها المرأة في السعودية خلال الآونة الأخيرة، ، إلا أنه مازالت هناك بعض القيود التي تفرض على السعوديات، وتمنعهن من ممارسة حقوقهن ومن أهم هذه القيود نظام "ولاية الرجل" ، والذي يجعل النساء البالغات قاصرات من الناحية القانونية لأنهن لا يستطعن اتخاذ أي قرارات بأنفسهن. حيث يتم منع المرأة السعودية من السفر دون موافقة ولي الأمر الذي يجب أن يكون رجلاً، أيضاً موافقته ضرورية كي تتمكن من العمل أو الدراسة أو الزواج، وحتي تلقي العلاج الطبي.

كما يحق للولي بعد أن تتزوج برضاه، أن يرفع دعوي التفريق بين الزوجين لعدم تكافؤ النسب، وهو حق يمنحه القانون، كما أنها إذا سجنت، أو أوقفت في مركز الشرطة لأي سبب كان، لا تخرج حتى لو ثبتت براءتها أو أنهت محكوميتها، إلا بتسلم ولي الأمر إياها وكفالته لها. وفي كثير من الأحوال يرفض ولي الأمر تسلم السجينة فتبقى في السجن مدى الحياة، وإن كانت راشدة.

وفيما يخص قضايا الأسرة المعروضة على المحاكم،يوجد "تمييز في أحكام الطلاق" لصالح الرجل، كما تطبق المملكة مبادئ صارمة في الفصل بين الجنسين في أيّ نشاط، وكذا في ما يخصّ لباس المرأة وفي حصولها على مجموعة من الوثائق الإدارية.

التوصية : توصي مؤسسة ماعت بضرورة الإسراع في إصدار قانون مناهضة التحرش ، كما توصي بتبني إجراءات قانونية تقلل من تأثير ولاية الرجل على المرأة ، وتبني فهم أكثر تحررا لأحكام الشريعة الإسلامية في هذا الشأن ، فضلا عن ذلك فإن المؤسسة تدعو اللجنة إلى تقديم الدعم للمكلة لتعزيز خطواتها الإصلاحية التي انطلقت في الأعوام الأخيرة .